

يشغل مناصب رئيس الداخلية ومقرر تحقيق الكويتية وعضو الخارجية

88 اقتراحا بقانون و90 اقتراحا برغبة ..

حصاد النائب عسكر العنزي في دور الانعقاد الأول



أبرز المقترحات بقوانين التي تقدم بها

- المرأة الكويتية التي تعول أبناء لا يحملون جنسيتها)
تجريم انتحال صفة أو لقب شخصية آخر أو شخصية مهنية أو علمية.
تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن التأمين الصحي على الأجانب (البدل الاستراتيجي)
تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية (لا يجوز منح الإقامة إلا بعد الحصول على وثيقة التأمين الصحي أو عقد الضمان الصحي)
مزاولة مهنة الإرشاد النفسي.
حماية رواتب ومعاشات الكويتيين (لا يجوز إلا بقانون تعديل راتب أو معاش الموظف الكويتي)
تعديل بعض أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية (الأمن)
وتحلية المياه في الكويت (نسبة 50% من الاسهم تخصص بالتساوي لجميع المواطنين الذين يحملون الجنسية الكويتية)
عدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي
إلغاء القانون رقم 10 لسنة 2007 في شأن حماية المناقصة.
تعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة (الأمن)
التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع والمستقات النفطية
ويلغى القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفه وحدتي الكهرباء والماء وإلغاء أي زيادة على الرسوم والتكاليف المالية تمت قبل العمل بهذا القانون)
توفير وحدات سكنية بصفة مؤقتة لمستحقي الرعاية السكنية.
حظر الشهادات العلمية غير المعادلة.
تعديل الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (تصدر وثائق التملك للمواطنين الذين يتم تخصيص قسائم أو مساكن لهم وفقا لأحكام هذا القانون بعد استيفاء المدد والشروط ويستثنى من شرط مدة المواطنين الذين شملتهم المكرمة الأميرية وأسقطت عنهم أقساط البيوت وعند وفاة الأب الكويتي تصدر وثيقة التملك باسم ورثته الشرعيين)
تعديل المادة 22 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (يجوز منح الموظفين إجازات دراسية أو إيفادهم في بعثات أو منح للدراسة أو في دورات تدريبية بالداخل أو بالخارج بمرتب كامل)
حماية النشء في الإعلام المرئي.

الأسئلة

وجه النائب عسكر العنزي سؤالاً واحداً لوزير التربية ووزير التعليم العالي عن قرار زيادة الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة بكافة انظمتها التعليمية بنسبة 3 % وتطبيقه في العامين الدراسيين 2016 / 2017 و 2017 / 2018.



إحصائية بالأعمال البرلمانية لعسكر

بأيواء اجنبي يعمل خادماً أو هارباً من كفيلة) تعديل المادة (12) من القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية (يستثنى من أحكام هذا القانون كل الأجانب المتزوجات من كويتيين أو أولاد الكويتيات من أزواج أجانب وغير محددتي الجنسية وعمل المنازل والحالات الخاصة) تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (إذا توفيت الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي يكون لأولادها بعد وفاتها حق وراثة منزل والدتهم إن كانت تملك منزلاً)
تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب (يحق للكويتية الحصول على إقامة لزوجها وأولادها الأجانب)
إضافة بند جديد برقم (ج) إلى المادة الثالثة من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (المراة الكويتية المتزوجة التي بلغت (45) سنة ميلادية، ما لم يثبت وجود دخل ثابت بها)
إنشاء جامعة حكومية بمحافظة الجهراء.
تعديل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (جواز منح الجنسية الكويتية للمرأة الأجنبية إذا كان لها ولد أو أولاد من زوجها الكويتي)
تعديل المادة (14) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (في حالة وفاة الأب تسقط مديونية بنك الائتمان الكويتي عنه وتؤول ملكية البيت الحكومي لورثته الشرعيين)
تعديل الفقرة الثالثة من المادة رقم 11 من المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات (لا يجوز أن يتجاوز الفرق بين الأجرة السارية بين الطرفين أجرة المثل بنسبة 10% من الأجرة السارية)

في شأن الرعاية السكنية) (يستحق المواطن الكويتي الذكر الأعزب سكناً ملائماً بقيمة إيجارية منخفضة)
إضافة مادة جديدة برقم (2 مكرراً) إلى القانون رقم 1 لسنة 2012 بشأن إنشاء وتأسيس محافظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة (تلتزم الدولة بسداد نصف المصروفات) تنظيم الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية.
أحكام الخاصة بالبحوث الدراسية.
نقل المنشآت والمباني العسكرية خارج حدود المناطق السكنية.
إضافة فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (المراة الكويتية التي بلغت 40 سنة ميلادية)
توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء.
منح الحاصلين على درجة الدكتوراه والمجستير مكافآت مالية.
إنشاء المحكمة الاقتصادية.
إضافة فقرة جديدة إلى المادة 10 من المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم 31 لسنة 1967 في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات (العسكريين غير محددتي الجنسية: البدون)
تعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن جامعة جابر الأحمد (وضع السياسة العامة للجامعة - ضوابط تعيين رئيس الجامعة)
خفض نسبة الفائدة المحصلة على القرض الممنوح من البنك الصناعي للمزارعين.
إضافة فقرة جديدة للمادة (21) من المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب (يتحمل نفقات الإبعاد كل شخص قام



عسكر العنزي

القرارات الإدارية النهائية بما فيها القرارات الصادرة في شأن الجنسية)
التشجيع على حفظ القرآن الكريم.
إنشاء صندوق الإسكان العسكري.
تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (توفير عشرة كوادر طبية متخصصة في كل أنواع الإعاقة)
استبدال نص المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التمتع بالرعاية السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة)
تعديل المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (يمنح أعضاء الهيئة التعليمية مكافأة مرتب سنة ونصف السنة عن آخر مرتب حصل عليه)
تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الشخص ذو الإعاقة: كل من يعاني من اعتلالات دائمة كلية أو جزئية)
تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمير الأميري بالقانون رقم (61) رقم 1976 / القرض الحسن.
تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة دائمة ومتوسطة أو شديدة)
إضافة فقرة جديدة إلى المادة (16) من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (يلتزم الديوان بتعيين المواطنين المسجلين بديوان الخدمة المدنية)
زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها.
تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (يكسب الجنسية الكويتية كل من بلغ سن الحادي والعشرين من أولاد الكويتية من زوج غير كويتي)
إنشاء ديوان المظالم.
إضافة مادة جديدة برقم (15 مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (تلتزم جميع الجهات الحكومية بالإعلان رسمياً عن طلب مستشارين كويتيين عند الحاجة)
إعفاء المتوفي من الديون الخاصة بالقروض السكنية لبنك الائتمان الكويتي.
إنشاء صندوق تأمين صحي للرياضيين.
تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة

قدم النائب عسكر العنزي خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر سؤالاً واحداً و88 اقتراحاً بقانون و90 اقتراحاً برغبة. ويتأسس عسكر لجنة الداخلية والدفاع كما يشغل منصب مقرر لجنة التحقيق في استقالة رئيسة الخطوط الجوية الكويتية وشارك كعضو في اللجنة الخارجية.

الاقتراحات بقوانين

يبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب عسكر العنزي 88 اقتراحاً بقانون منها 56 اقتراحاً منفرداً و32 مشاركا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:
إنشاء الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام.
إنشاء مجلس للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
إنشاء مدينة طبية متكاملة.
إضافة مادة جديدة برقم 2 مكرراً إلى القانون رقم 31 لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج (على راغبي الزواج دخول دورة تدريبية ينظمها المختصون بشؤون الأسرة في وزارة العدل تشمل مجموعة من البرامج والورش التدريبية المتخصصة في علوم الأسرة والتربية والتواصل الاجتماعي)
حقوق المريض.

منح العسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق.
تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (أربعة آلاف شخص من فئة غير محددتي الجنسية)
إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث.
في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددتي الجنسية.
إضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم 2 من القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (تستمر المساعدة للمرضى بالخارج) تعديل المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (تسجيل طلبات الرعاية السكنية للأسر الكويتية بالأسبقية)
إضافة فقرة جديدة إلى المادة 33 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (وثائق التملك للكويتيات المتزوجات أو الأرمال أو المطلقات من غير كويتي ولهن أبناء)
إنشاء المجلس الأعلى لقياس ومتابعة الأداء الحكومي.

تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة (تشكل الهيئة للخبراء)
في شأن إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات.

إضافة مادتين جديدتين برقمي (71 مكرراً) و (85 مكرراً) إلى القانون رقم (32) لسنة 1986 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية (تحصيل نسبة خمسة بالمائة من قيمة التحويلات التي يجريها جميع الوافدين الأجانب)
تعديل الفقرة الثانية من البند (فانيا) من المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (معاملة القصر معاملة الكويتيين إلى حين حصولهم على الجنسية الكويتية)
تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (يستحق المؤ من عليه أو المستفيد المكلف برعاية معاق معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من المرتب الكاثل)

نقل مهام واختصاصات الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لوزارة الداخلية (إلغاء العمل بالمرسومين 467 و468 لسنة 2010)
تعديل البندين 5 و6 من المادة 17 من الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤ من عليها متى كانت مدة اشتراكها في هذا التأمين 15 سنة)
إنشاء هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدوحة.

إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية (تسري على أبناء المواطنة الكويتية وأبناء المقيمين بصورة غير قانونية)
إنشاء مناطق إسكان عمالية.
منح الموظفين المدنيين الكويتيين العاملين في القطاع العسكري بدلات ومكافآت.

إضافة فقرة جديدة إلى نص المادة (26) من القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة (يعامل العسكريون من مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة الكويتيون)
تعديل بعض أحكام القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة (يستحق رجل الشرطة إجازة دورية لمدة سنتين يوماً في السنة)

مكافحة الأفعال المنافية للأداب.
تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل)
إنشاء مركز تنمية المعلم.
حماية المعلم.
تعديل البند (خامساً) من المادة 1 من المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية (الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء



مبنى مجلس الأمة